

الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

بيان رئيس الجمعية السيد صديقي كابا، نيويورك، ٤ كانون الأول/ديسمبر
٢٠١٧

السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

السيدة رئيسة المحكمة الجنائية الدولية،

السيدة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية،

السيد المسجل،

السيد مدير الأمانة،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة السفراء وممثلو المنظمات الدولية،

السيدات والسادة ممثلو المنظمات غير الحكومية،

السيدات والسادة أعضاء المجتمع المدني،

السيدات والسادة،

المندوبون الموقرون،

١- أسمحوا لي أن أعرب في بداية كلمتي عن ترحيبي الحار بصاحب الفخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، الذي اقترح وأيد وعزز ترشيحي لدى نظرائه الرؤساء الأفرقة والرؤساء من قارات أخرى.

٢- وخلال السنوات الثلاث التي قضيتها بصفتي رئيسا لجمعية الدول الأطراف، لم يدخر فخامته جهدا لنجاح هذه الولاية على جميع المستويات.

٣- وأود من أعماق قلبي أن أشكره على دعمه المستمر الذي سمح للسنغال، الذي كان أول دولة في العالم في التصديق على نظام روما الأساسي، برفع راية العدالة الجنائية الدولية عاليا.

٤- وأود أيضا أن أشكر جميع الدول الأفريقية الأعضاء في نظام روما الأساسي وجميع الدول التي تشكل هذه الجمعية الموقرة التي انتخبني بالإجماع في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في هذا المنصب الهام.

٥- وأشكر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، السيد أنطونيو مانويل دي أوليفيرا غوتيريس، على موافقته على الحضور صباح اليوم لتوجيه رسالة قوية وبالغة الأهمية.

٦- وأود أيضا أن أشكر الأمم المتحدة على دعمها المستمر للمحكمة بما في ذلك على تيسير تنظيم أعمالنا في هذا الصرح الجميل.

٧- وهل ينبغي أن أقول لكم، سيدي الأمين العام، إنكم باستجابتكم لدعوتي تؤكدون التقارب التام بين قيم ومثل نظام روما الأساسي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

٨- وأتوجه بالشكر أيضا إلى رئيسة المحكمة، السيدة سيلفيا فرنانديز دي غورميندي، على العمل الذي تقوم به بروح من الاستقلال، والمدعية العامة، السيدة فاتو بنسودا، على التزامها الحازم ومهنتها في أداء مهامها الصعبة.

- ٩- والأمر بالمثل للمسجل وفريقه.
- ١٠- وأتوجه بالشكر كذلك إلى مدير الأمانة، السيد رينان فيلاسييس، لمساعدته الدؤوبة والمخلصة، كما أتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمانة الذين يعملون يوميا على حسن سير العمل في جمعية الدول الأطراف.
- ١١- وأود أيضا أن أشكر نائبي الرئيس، السفير سيباستيانو كاردي والسفير سيرجيو أوغالدي لتعاونهما بصورة فعالة ونكران الذات، وأشيد بهما وبجميع أعضاء المكتب، والميسرين، وجهات التنسيق لاسهامهم الفعال في أعمال الجمعية.
- ١٢- ولا أستطيع أن أنسى منظمات المجتمع المدني التي تواصل، رغم ما تتعرض له من أخطار على الحياة والحرية، دعمها الرائع لأعمال المحكمة وجمعية الدول الأطراف.
- ١٣- وأغتتم في هذا المقام الفرصة للإشادة بالدور الذي يقوم به التحالف العالمي من أجل المحكمة الجنائية الدولية الذي يضم ٢٥٠٠ منظمة غير حكومية وكذلك بالدور الذي يقوم به رئيس هذا التحالف صديقنا السيد وليام ر. بيس، الذي يعمل دون كلل منذ عام ١٩٩٥ على إرساء دعائم المحكمة واكتساب استقلالها.
- ١٤- وأشيد أيضا بالدور الهام الذي تؤديه نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية من أجل الحفاظ على حقوق الدفاع.
- السيدات والسادة،
- ١٥- أعود الآن من أيدججان حيث عقد مؤتمر القمة الخامس للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي كان موضوعه الرئيسي "الاستثمار في الشباب من أجل مستقبل مستدام".
- ١٦- وندد المؤتمر بشدة بحالة المهاجرين في ليبيا. ودعا المؤتمر بوجه خاص إلى إجراء تحقيق مستقل في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تحت إشراف مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومحكمة الجناة المزعومين.
- ١٧- والواقع أن الاتجار بالبشر شيء حقير وغير مقبول. وهو يعود بنا إلى الحقبة الطويلة والمؤلمة للأفارقة التي تميزت بسبعة قرون من العبودية والاستعمار.
- ١٨- إن بيع المهاجرين الأفارقة في ليبيا الذي يتم أمام أعيننا وصمة في جبين الضمير العالمي.
- ١٩- وتتطلب هذه الممارسة الإجرامية ردا عاجلا وحازما من المجتمع الدولي لوضع حد لهذا العار في بداية القرن الحادي والعشرين.
- ٢٠- غير أنه يجب على الدول الأفريقية أن تضطلع بمسؤوليتها الكاملة إزاء هذه المأساة.
- ٢١- ومن مسؤوليتها أن تعيد أطفالها إلى وطنهم وأن تنتزعهم من براثن مهربي المهاجرين. ومن مسؤوليتها أيضا أن توفر لشبابها مستقبلا أفضل من خلال تزويدهم بالتعليم الجيد، والتدريب الجيد، والعمل اللائق.
- ٢٢- ويجب عليها أن تشرع في التنمية المستدامة وأن تمنع الشباب من الموت في الرمال الحارة في الصحراء أو في البحر الأبيض المتوسط، الذي أصبح مقبرة بحرية.
- ٢٣- وإنني أدعو جميع الدول إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٥/٥٥ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالاتجار بالأشخاص المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الذي دخل حيز النفاذ في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإلى تنفيذهما.

٢٤- وسيكون مثل هذا القرار إشارة قوية للتعبير عن التزامنا المشترك بمكافحة هذه الآفة الرهيبة التي تمس كرامة الإنسان والتي قد تشكل جريمة ضد الإنسانية.

السيدات والسادة،

٢٥- ينبغي أن تعزز عودة الاتجار بالبشر والعبودية في عالم اليوم التزامنا الجماعي بالنهوض بالقيم القانونية والأخلاقية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفي ميثاق الأمم المتحدة والدفاع عنها.

٢٦- وينبغي أيضا تعبئة الجهود الجماعية والجديّة لمحاربة التطرف العنيف الذي يقضي دون تمييز على أرواح الأبرياء وغالبا ما يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد تشكل هذه الانتهاكات أيضا جرائم ضد الإنسانية وتدخل في اختصاص نظام روما الأساسي.

٢٧- وأدعو جميع الدول إلى العمل من أجل تحقيق عملية المحكمة. ويشمل ذلك التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وإدراج معاييرها في النظم القانونية الوطنية.

٢٨- ويسرني بالفعل تصديق دولة فلسطين والسلفادور على نظام روما الأساسي في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ و ٣ آذار/مارس ٢٠١٦، على التوالي.

٢٩- ومما لا شك فيه أن تصديقات أخرى ستتحقق قريبا.

٣٠- ويجب أيضا تعزيز تعاون الدول مع المحكمة لضمان فعاليتها ومصداقيتها واستقلالها.

٣١- وبدون هذا التعاون، ستكون المحكمة كالمارد الهزيل الذي لا يملك القدرة اللازمة للعمل. فليس للمحكمة شرطة، ولا قوات للأمن، ولا جيش.

٣٢- وينبغي تطوير التكامل. دعونا لا ننسى أبدا أن المحكمة الجنائية الدولية ليست سوى محكمة الملاذ الأخير. والعدالة وطنية قبل أن تكون دولية.

٣٣- ويجب ممارسة السيادة القضائية في السياق الوطني أولا.

٣٤- وعلى الدول بالتالي أن تحاكم من يدعى ارتكابهم أخطر الجرائم المرتكبة على أراضيها بالموقع.

٣٥- ولا تتدخل المحكمة إلا عند عدم الرغبة أو عدم القدرة بوضوح على المحاكمة.

٣٦- ويتطلب التكامل أن نسعى جاهدين إلى تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في النظم القضائية، أي المدعين العامين والقضاة والمحامين وكتبة المحاكم والمحضرين وقوات الأمن، وباختصار، جميع الذين يسهمون في حسن سير العدالة.

٣٧- ويجب أن تكون المحاكم الوطنية قادرة على ضمان محاكمة عادلة ومنصفة لجميع المتهمين.

٣٨- وتحقيقا لهذه الغاية، يجب احترام حقوق الدفاع مراعاة تامة للوفاء بالمعايير الدولية.

٣٩- ويجب أيضا ضمان حصول الضحايا على حبر عادل ومنصف للأضرار التي لحقت بهم.

٤٠- وفي هذا السياق، يجب دعم الصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية بتزويده بالموارد الكافية للاضطلاع بأنشطته بفعالية. وأدعو رسميا جميع الدول إلى دعم الصندوق.

٤١- ويجب أن نواصل تحسين علاقات المحكمة مع جميع الدول، ولاسيما مع الدول الأفريقية، التي يندد بعضها بالعدالة الانتقائية والإمبريالية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

٤٢- والواقع أكثر تعقيدا بكثير ولكن ينبغي أن نستمتع إلى أفريقيا وأن ننظر في مدى صحة انتقاداتنا. فهي أكبر مجموعة إقليمية إذ تضم ٣٣ دولة طرفا في المحكمة. ونحن بحاجة إلى معالجة الانتقاد المتكرر بأن قضاءها ذا سرعة مزدوجة وأنه يمارس لصالح الأقوياء على حساب الضعفاء.

٤٣- ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تزويد مكتب المدعية العامة بجميع الإمكانيات اللازمة (المالية والبشرية واللوجستية) لتمكينه من التحقيق في كل مكان. وينبغي بوجه خاص تمكينه من ملاحقة رعايا جميع بلدان العالم المدعى ارتكابهم أشد الجرائم خطورة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

٤٤- ومن المؤكد أن هذا الوضع الجديد سيغير النظرة السلبية للمحكمة. ولن تشعر أفريقيا بعد الآن بأنها الهدف الوحيد للمحكمة.

السيدات والسادة،

٤٥- لقد كان عام ٢٠١٦ نقطة تحول بالنسبة لجريمة العدوان حيث صدقت خمس دول هي شيلي والسلفادور وأيسلندا وهولندا ودولة فلسطين على التعديلات التي أدخلت على جريمة العدوان.

٤٦- ولما كانت دولة فلسطين هي الدولة الثلاثين التي صدقت عليها، فقد تحقق الحد الأدنى من التصديقات المطلوبة لتفعيل اختصاص المحكمة على جريمة العدوان.

٤٧- ولذلك، يتعين على جمعية الدول الأطراف أن تتخذ قرارا في هذا الصدد.

٤٨- وآن الأوان لدعوتكم جميعا للعمل دون تحفظ وبمحكمة على تفعيل اختصاص المحكمة على جريمة العدوان بتوافق الآراء.

السيدات والسادة،

٤٩- في معرض تسليم مهامي للقاضي أو - غون كوون، أود أن أهنئه على انتخابه الوشيك، وأتمنى له حظا سعيدا في إنجاز العمل الصعب والمثير الذي سيضطلع به على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

٥٠- وأود أيضا أن أبلغه باستعدادي الشخصي لمساعدة المكتب الجديد.

٥١- وأود أيضا أن أؤكد من جديد التزام بلدي بقيم العدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وستواصل السنغال العمل مع جميع الدول لمكافحة الإفلات من العقاب بغية منع تكرار أخطر الجرائم مثل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

٥٢- وسيضم بلدي أيضا جهوده إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لعالم يسوده السلام والاستقرار والأمن الدولي.

٥٣- وعلاوة على ذلك، أود أن أنهى كلمتي برسالة أمل لأنني متفائل.

٥٤- ينبغي أن نكلف المحكمة بمهمة جديدة وهي التقليل من حجم نشاطها تدريجيا بسبب الانحسار الهائل في الجرائم الجماعية في جميع أنحاء العالم.

٥٥- وإذا وقع هذا الحدث الخيالي:

(أ) سنكون عندئذ قد تغلبنا على ازدهار الشر.

(ب) سنكون قد مهدنا طريق النصر للعدالة العالمية الفعالة.

(ج) سنكون قد أعلننا فجر أمل جديد للبشرية.

وأشكركم على حسن استماعكم.